مؤتمر طالباني في أسبوعين .. والغموض يشوب مكان انعقاده

الشلاه: لا وساطة على المطلك • الهاشمي: لن اكتفي بإعادة التحقيق • الساعدي: علاوي لا يُمثل قائمته

أعلن ائتلاف دولة القانون أن المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني سيعقد في منتصف الشهر المقبل.
وقال النائب عن الائتلاف عبد السلام المالكي ان" المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني سيعقد في منتصف الشهر الحالي من أجل الوصول الى حلول سريعة لإنهاء الأزمة الراهنة التي تشهدها البلاد"، مشيرا الى أنه" الى الآن لم تتضح الرؤية عن مكان انعقاد المؤتمر".

□ بغداد/ المدى

اجتماع سابق لقادة الكتل.. (ارشيف)

واصدر رئيس الجمهورية جلال طالباني، ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، بياناً بعد لقاء جرى بينهما يوم الثلاثاء الماضي، جاء فيه أن "الجانبين اتفقا على عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية بغية معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول الدائمة الكفيلة بابعاد العملية السياسية عن سلسلة الأزمات التي تعترضها وتشكيل لجنة تحضيرية لتهيئة هذا المؤتمر".
واضاف إن" التحالف الوطني ناقش نتائج اللجنة التي شكلت للتباحث مع القوى السياسية، كما اكد التحالف على موضوع النقاط الست التي تم عرضها في بيانه الاخير لأن البلد يحتاج الى توافق سياسي".
من جانبه ذكر نائب عن دولة القانون أن المؤتمر الوطني المرتقب سيكون كسابقاته من المؤتمرات التي لم تغيّر من الواقع شيئا في حال اجتمعت الكتل السياسية للجلوس والحوار فقط.
وقال كمال الساعدي إن "نجاح او فشل المؤتمر الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني، مرتبط بطبيعة التحضير والإعداد المسبق له".
واضاف الساعدي "إذا كان المؤتمر محاولة لجمع الكتل السياسية للجلوس والحوار فإنه سيكون كسابقاته من المؤتمرات التي لم تقدم ولم تؤخر من الوضع شيئا يذكر، أما إذا كان هذا المؤتمر لوضع أسس الشراكة الوطنية وتحديد مفهوم هذه الشراكة بشكل حقيقي وتحديد التزام الاطراف السياسية وفرض احترام الشراكة فإنه سينجح".
الساعدي رأى ايضا أن مطالبة العراقية باستبدال رئيس الوزراء بآخر غيره هو رأي علاوي الشخصي، ودعوات حل البرلمان ستأزم العملية السياسية في الوقت الحالي.
وقال ان "مطالبة القائمة العراقية باستبدال رئيس الوزراء نوري المالكي، بآخر يمثل رأي زعيم القائمة إياد علاوي، الشخصي وليس حلا سياسيا".
واعلنت العراقية مؤخرا أن إعادة العملية السياسية إلى الطريق الصحيح تكمن في استبدال رئيس الوزراء الحالي من قبل التحالف الوطني بمرشح آخر.
واضاف إن "المطالبة بحل البرلمان لم يحن وقتها الآن، لأن حله معناه بقاء البلد بحكومة تصريف اعمال فقط ، وهذا لن يحل الازمة على العكس فإنه سيعززها ".
وكانت كتلة الاحرار قد طالبت بحل البرلمان العراقي وإعادة الانتخابات نتيجة الاوضاع المتأزمة التي تشهدها العملية السياسية.
واشار الساعدي، الى أن "الانتخابات في هذه المرحلة لن تأتي بجديد إنما ستأتي بالقوى السياسية نفسها الموجودة حاليا". واختتم حديثه بأن "بعض من أيد هذا المقترح ليس جاداً بذلك ، كما وأعلن الائتلاف الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي رفضه أية مساومة على بقاء نائب رئيس الوزراء صالح المطلك في منصبه.
وقال القيادي في الائتلاف النائب علي شلاه ان " دولة القانون ترفض أية وساطات سياسية تصب في مسألة إبقاء المطلك في منصبه نائبا لرئيس الوزراء"، مشيرا الى ان "المطلك عمل على تعطيل مجلس الوزراء ولم يكن جادا في اداء المهام الموكلة اليه ".
وطلب المالكي الاسبوع الماضي من مجلس النواب العراقي سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك على أساس انه يفتقر للثقة في العملية السياسية، فيما رد المطلك بان المالكي لا يمتلك سلطة اقالته من منصبه متهما اياه بالخروج عن مبدأ الشراكة الوطنية، والإنفرد بإدارة الدولة بشكل واضح .
واضاف الشلاه ان " ائتلاف دولة القانون لا يرى بديلا عن التوجه لمجلس النواب لحث الكتل السياسية على موافقة طلب رئيس مجلس الوزراء بسحب الثقة عن المطلك وعزله من منصبه ".
وقررت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي مقاطعة مجلسي الوزراء والنواب على خلفية تصاعد حدة الخلافات السياسية مع ائتلاف دولة القانون، فيما هدد المالكي الاسبوع الماضي باستبدال الوزراء الثمانية المنتمين إلى قائمة العراقية إذا واصلوا مقاطعة الحكومة كون قرار المقاطعة يخالف للدستور ، ملمحاً إلى إمكانية تشكيل حكومة أغلبية سياسية.
الى ذلك، شكك نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بمستوى العدالة في الاجهزة القضائية متهما رئيس الوزراء نوري المالكي بارتكاب خطيئة بحقه والاساءة لسمعته وتسقيطه سياسيا معتبرا ان تصرفات المالكي استنساخ لسلوك البعث في الوقت الذي ندّعي فيه اننا نحارب البعث ، بحسب قوله.
وأضاف في مقابلة اجرتها معه وكالة الفرات نيوز"ان لديّ شكوكا بشأن مستوى العدالة في اجهزتنا القضائية ليس بسبب عدم اهلية بعض القضاة فقط ، بل لتدخلات السلطة التنفيذية ايضا . فلقد رفض مجلس القضاء الترخيص بنشر اعترافات لم تتعدّ التحقيق الابتدائي وتم تجاوز المجلس وتجاهله حتى مناشدات صدرت من رئيس الجمهورية كما ان اغلب الاعتقالات التي نفذت بالنسبة لأغلب ضباط وافراد حماياتي جرت من دون أوامر قبض رسمية ، اليوم اطالب بنقل الدعوى من بغداد الى كردستان ومن الغريب ان الرد لا يأتي كما يفترض من رئيس مجلس القضاء وهذا دليل اضافي على تسييس ملف قضيتي ، وإلا ما دخل السلطة التنفيذية في مسألة قانونية اجرائية" ؟
وبشأن اعادة التحقيق في قضيته ، أجاب الهاشمي بالقول: "هذا لا يكفي ، والعدالة تبقى مجروحة ، المطلوب تحرير القضية من ضغوط اطراف واجهزة نافذة بحيث يسمح للقضاء ليمارس مهامه بحرية ابتداءً من التحقيق الابتدائي".
واشار الى انه لم يتقدم بطلب نقل الدعوى رسميا الى كردستان حتى الان "مبينا" انني سأفعل متى ما رحب مجلس القضاء بذلك وأبدى قبوله لهذا الطلب".
وفي موضوع التعامل المستقبلي مع الشركاء السياسيين وبالأخص رئيس الوزراء نوري المالكي في حال ثبوت براءته قال الهاشمي "لقد ارتكب المالكي خطيئة بحقي وأساء لسمعتي وتجاوز كثيرا على القضاء وتجاهل مناشدات نبيلة من قيادات معتبرة داخل التحالف الوطني وخارجه ، كما ألحق أذىً لا مبرر له بالعاملين معي ".

مساعٍ كردستانية لإعادة العراقية إلى مجلس ديالى

□ بغداد/ المدى

كشف رئيس مجلس محافظة ديالى، امس، عن مساع يبذلها التحالف الكردستاني لحلحلة الاوضاع السياسية والامنية المحتقنة في المحافظة بعد الازمة التي أثارها قرار المجلس بتحويل المحافظة لاقليم مستقل وردود الافعال الغاضبة التي جوبه بها القرار.
وقال سيد طالب محمد إن "التحالف الكردستاني في مجلس محافظة ديالى يبذل مساعي حثيثة للتوصل لحلحلة الاوضاع في المحافظة"، مؤكدا على ان "الوضع السياسي والامني قد استتب في عموم مدن المحافظة وتم فتح جميع المناطق والطرق التي اغلقها المتظاهرون ضد تحويل المحافظة الى اقليم في وقت سابق".
واوضح محمد ان "المجلس تحدث مع المتظاهرين واستمع الى آرائهم كخطوة اولى باتجاه التهدئة"، مضيفا ان "الخطوة الثانية التي سنقوم بها هي السعي لعودة اعضاء القائمة العراقية لاجتماعات مجلس المحافظة". واشار محمد الى ان "هناك مساعي اخرى لعقد اجتماعاتنا في مركز المحافظة في بعقوبة بعد أن عقدنا ثلاثة اجتماعات في قضاء خانقين"، موضحا ان "هيئة الرئاسة في مجلس المحافظة مارست حقها القانوني في عقد اجتماعات المجلس في اية قضاء او منطقة في المحافظة".
واشار محمد الى "وجود احتقان بين القائمة العراقية وقائمة التحالف الوطني في مجلس المحافظة، وهناك مساع تبذل من قبلنا لانفراج الازمة وتجاوز الاحتقان الموجود"، منوها الى ان "رئاسة المجلس تكلمت مع محافظ ديالى بهذا الخصوص ونتمنى ان نتوصل الى حلحلة الموضوع قريبا".
وبشأن الانباء التي ذكرت ان الاعضاء الكرد في مجلس المحافظة قلقون ومتخوفون من حضور الاجتماعات في مركز المحافظة نتيجة تلك الظروف ، اوضح محمد ان "الاعضاء الكرد يحضرون جميع الاجتماعات ولربما كان البعض مسافرا خارج العراق وإلا فليس هناك شيء مما تردد"، معبرا عن امله ان "يعقد المجلس اجتماعه اللاحق بمركز المحافظة وبحضور جميع الاعضاء بعد تكثيف الجهود والرغبة الحقيقية التي تتملك الجميع لتجاوز الازمة الحالية".
وأكدت كتلة العراقية في مجلس محافظة ديالى، الثلاثاء الماضي، أن حضور أعضائها جلسات مجلس محافظة ديالى مرهون بتوفر الأمن، فيما أشارت إلى أن أعضاء العراقية في المجلس مستمرون بمتابعة شؤون المواطنين في الأقضية والنواحي.
وقال رئيس الكتلة عامر الكرخي إن "استئناف حضور أعضاء كتلة العراقية في مجلس محافظة ديالى مرهون بمدى استتباب الأوضاع الأمنية الداخلية"، مشيرا إلى أن "أعضاء الكتلة العراقية لديهم توجس من الوضع الأمني الراهن في المحافظة".
وأضاف الكرخي أن "مجلس المحافظة عقد ظهر امس جلسة رسمية في قضاء خانقين (١٠٥ كم شمال بعقوبة) باعتبارها منطقة مؤمنة وسيتم مناقشة ملفات عدة خلالها، أبرزها المستجدات الأمنية الراهنة وسُبل نقل جلسات المجلس الى بعقوبة بعد توفر الإجراءات الأمنية المناسبة التي تعطي الأمان لأعضاء المجلس من اجل العمل"، لافتا إلى أن "عقد الجلسات في خانقين لا يخالف النظام الداخلي للمجلس". وأشار رئيس كتلة العراقية في مجلس محافظة ديالى إلى أن "جميع أعضاء كتلته يزاولون أعمالهم في متابعة شؤون المواطنين في الاقضية والنواحي وليس هناك أي انقطاع في خدمة الصالح العام، باستثناء عقد الجلسات الرسمية للمجلس في خانقين للضرورة الأمنية".

تكلفة اسقاط صدام تجاوزت الحرب العالمية الثانية

واشنطن انتقمت لمحاولة رئيس النظام السابق اغتيال بوش الأب

□ بغداد/ المدى

هاجمت باحثة أميركية قرار إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بخوض حرب العراق التي كلفت الاقتصاد الأميركي أكثر من تريليون دولار، واصفة الخطوة بأنها "مضللة".
وفي مقال في صحيفة "واشنطن بوست" الاميركية، قالت جيسيكا ماثيوس، رئيسة مركز كارنيغي للسلام الدولي: إن تكلفة حرب العراق عام ٢٠٠٣ التي بلغت تريليون دولار، زادت عن تكلفة الحرب العالمية الثانية.
ونقلت الباحثة الاميركية عن وزير الخزانة الأميركي السابق بول أونويل قوله: إن فكرة الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين سيطرت على أجواء اجتماع مع بوش بعد مراسم تنصيب الأخير بعشرة أيام، لا بل قبل هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ بثمانية أشهر.
وأشارت ماثيوس إلى أن هناك أسبابا عدة مفترضة للقرار الأميركي العراق، ومن بينها ما أسمته الانتقام من صدام حسين بسبب محاولة اغتيال الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، ووضع الولايات المتحدة يدها على نفط الشرق الأوسط، وتوسيع نطاق الديموقراطية في أنحاء المنطقة.
وبرأي الباحثة الاميركية فان السبب الأقوى المفترض والوحيد الذي استطاعت إدارة بوش من خلاله تسويق خيار الحرب لدى الشعب الأميركي، فقد تمثل في اتهام إدارة بوش لصدام حسين بصناعة أسلحة للدمار الشامل.
وخلصت ماثيوس الى القول إنه أصبح واضحا للجميع أن اتهام واشنطن لصدام حسين بتصنيع أسلحة للدمار الشامل كان اتهاما استخباريا باطلا، وإن بوش نفسه أسهم في تضخيم ذلك الاتهام في محاولاته لإقناع الشعب الأميركي بالقرار المأساوي للحرب على العراق، مشيرة الى إن الشعب الأميركي ربما لم يكن يعرف لماذا تم اتخاذ خيار تلك الحرب الباهظة التكاليف؟
والى جانب كلفة الحرب الباهظة، اشارت ماثيوس الى الخسائر الاميركية الفادحة في الارواح، وارتفاع أسعار النفط إلى خمسة أضعاف، والاساءة الى سمعة الولايات المتحدة في العالم، وتمزيق علاقتها مع الآخرين على المستوى العالمي، إضافة إلى ما خلفته الحرب في صفوف القوات الأميركية من ضحايا نفسيين وجرحى يتطلبون رعاية صحية مستمرة.
وكان تقرير اميركي، اكد في وقت سابق ، ان اميركا باتت تمثل دور "الوسيط" بين الفصائل السياسية العراقية "المتناحرة"، عاداً اياه إشارة لاستمرار الدور السياسي لواشنطن في العراق بعد الانسحاب.
وعدّت صحيفة واشنطن بوست الامريكية في تقرير نشرته الثلاثاء الماضي ونشرته (المدى)" أن "واشنطن لم تنسحب فعلياً من العراق برغم سحب قواتها العسكرية بالكامل من هناك، وأنها استبدلت وجودها العسكري بدور سياسي ما تزال تمارسه"، مشيرة الى أن "الولايات المتحدة تحولت من محتل عسكري الى وسيط بين الفصائل السياسية العراقية المتناحرة، وهو وإن كان دورا أقل تكلفة إلا أنه مازال يشكل مغامرة مخيبة للآمال".
وأشارت الصحيفة الى أن "عودة الجنرال رايموند أوديرنو القائد السابق للقوات الأمريكية في العراق إلى بغداد مؤخرا واجتماعه برئيس الوزراء نوري المالكي وخصومه، بادرة على هذا التحول من الوجود العسكري المباشر إلى دور المفاوض وأيضا إشارة لاستمرار الدور السياسي لواشنطن في العراق".
واضافت الصحيفة أن "التعاون الأمريكي مع نوري المالكي مستمر منذ إدارة الرئيس السابق بوش الإبن، وأن قيام أمريكا بتسليم بغداد السجين علي موسى دقدوق دليل آخر على دعم واشنطن لحكومة المالكي".
يذكر ان علي موسى دقدوق مواطن لبناني مدعوم إيرانياً اتهمته واشنطن بالتورط في حادث قتل ٥ جنود أمريكيين في عام ٢٠٠٧، وبمقتضى الاتفاقية الأمنية المبرمة بين الجانبين العراقي والاميركي تم تسليمه الى العراق. واختتمت الواشنطن بوست تقريرها بنقل تعليق أوديرنو على مهمته في العراق الذي قال فيه أنه "لقد تعلمت ألا أبالغ في تقدير ما يُجرى في العراق على المسرح السياسي، فهم يبدون أنهم قادرون على معالجة مشاكلهم، وعلينا أن نراقب الموقف عن كثب وأن يتسم رد فعلنا بالحرص الشديد طالما كان الأمر يتعلق بالعراق".

لحظة سقوط تمثال صدام.. (ارشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون